

لم يكن لارتفاع حجم دخول بيت المال دور في استقرار الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث مرت بمرحلة عجز نتيجة عدم انتظام مصاريفها، مما دفعها في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى زيادة قيمة الضرائب، أو وضع نظم ضريبية مستحدثة، فضلاً على الاستدانة من بعض الفئات، والتي على أرسها التجار والأُمراء، ويكمن الخلل في أن قيمة القروض، لا يتم إنفاقها على مصالح ذات أهمية مثل: تجهيز الجيوش أو الجارند أو تعمير الجسور أو الإتفاق على البني التحتية، ما أضر بمصالح الدولة نتيجة عجزها عن رد قيمة القروض لأصحابها. ترتب على نظام الضرائب ظهور طبقة حادة، قسمتها الدارسة إلى فئتين فئة جامعي الضرائب، والجهاز الإداري المسئول عن الجباية من الولاة والمباشرين والشادين وغيرهمو فئة دافعي الضرائب، وتتكون من كل من يقع عليه عبء دفع الضريبة، من التجار والفلاحين والصناع وغيرهم وكان حجم الفئة المتضررة من جباية الضرائب، أكبر من حجم الفئة المستفيدة منها. وهي تعتبر واحدة من النتائج الاقتصادية للضرائب، وعمل في الوقت نفسه على زيادة المكوس والأسعار، من خلال منظومة مترابطة بين تنفيذ سياسة الاحتكار، وتأثيرها على العاملين في الأنشطة الاقتصادية، ما أسهم في إعادة جدولة الضريبة على الأنشطة الأخرى. نتج عن فرض الضرائب، نقل العبء الضريبي من خلال نقل دفع الضريبة 01 قادراً نموذجاً، من الشخص المكلف إلى شخص آخر على وضع تصور لنقل العبء الضريبي، من خلال الربط بينه، وبين الضرائب المفروضة على المؤسسات المالية، وكان لهم دور في الخلل المالي الكبير الذي عانى منه النقد المملوكي لاسيما من خلال عملية جباية الضرائب باستخدام النقد المضروب، وقد انعكس الخلل النقدي على الأسعار بطريقة أضررت بالعامّة بسبب الزيادة الكبيرة لها. استعانة الدولة المملوكية بأهل الذمة للعمل في الجهاز الإداري لجباية الضرائب، بسبب خبرتهم المالية رغم وجود معارضة كبيرة لعلهم في ديوان المالية الأمر الذي مكنهم من التهرب من جباية ضريبة الجالية، ما دعا الدولة في بعض مراحلها إلى التشدد في جباية الجالية من النصارى. إسهام الضرائب في التأثير على الدخل الذي يتكون من ادخار واستهلاك في انخفاض الدخل، بسبب ارتفاع قيمة الضريبة، انعكس سلباً على الاستهلاك والادخار، والذي انعكس بدوره على البيع والشارء، يضاف إليه زيادة سعر السلعة بسبب زيادة الضريبة، نتيجة التأثير على نفقات الإنتاج، مما نتج عنها تناقص السلع المستوردة، ما أدى إلى فقد بعض السلع من السوق وارتفاع أسعارها، فضلاً عن ضعف القوة الشرائية لبعض السلع، بسبب عدم قدرة الفئات الاجتماعية الفقيرة على شائها، نتيجة ارتفاع قيمتها، وقلة الفائض النقدي عندها. فرض الدولة لسياسة ضريبية ضارة من خلال الازدواج الضريبي الذي اتضح في الضرائب المفروضة على نشاط صناعة السكر، أحر للمباشرين الذين يعملون تحت ويدفعون أموالاً يد المقطعين أنفسهم، الأمر الذي ازد من تضخم الضريبة بشكل كبير. كما أشرت آنفاً - وفق نظام الضرائب إلى. تم تقسيم المجتمع المملوكي فئتين اجتماعيتين، الأولى التي تكونت من المستفيدين من جباية الضرائب وتتمثل في الطبقة الارستقراطية التي تكونت من السلطان والأُمراء والولاة والكشاف جبي منها الضرائب من الفلاحين مقابل الفئة التي ت، مستخدمة أموال الجباية في الاتفاق على الملذات والشهوات دون الاكتراث بالفئة الفقيرة، فإن الفئة الفقيرة عاشت حياة قاسية. القيم المالية المفروضة عليها وانحصر دورها في العمل الشاق من أجل سد. شهدت الفترة المملوكية زيادة هجرة الفلاحين لأراضيهم، بسبب ارتفاع قيمة 07 الضرائب المفروضة على النشاط الزراعي، إذ كان الفلاحون من أكثر الفئات الأمر الذي دفع كثيراً منهم إلى، من فرض الضرائب وتنوعها الاجتماعية تضرار التوجه إلى المدن، وقادرة على توفير حياة كريمة للمشتغلين بها، رغم أن انتقالهم للمدن يعني خضوعهم لجملة مختلفة من الضرائب المختلفة على الأنشطة الاقتصادية الأخرى. كان للهجرة دور كبير في التفكك الأسري داخل المجتمع، فقد انتشرت الأسرة الواحدة في أماكن متفرقة، وهاجر جزء منها إلى المدن بسبب الحصول على عمل، كما نتج عنها وقف المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية، فضلاً عن زيادة الأسعار في المناطق التي استقطبت المهاجرين، ونتج عن ذلك خلل في التوزيع الديمغرافي للسكان، فقد شهدت المدن كثافة سكانية كبيرة، رغم حاجة القرى للأيدي العاملة في الأنشطة الاقتصادية، وعلى أرسها الفلاحة. من أهم النتائج الاجتماعية للضرائب يعد الفقر واحداً حياة قاسية بسبب الوضع المالي السيئ، فانعكس على طعامهم ومساكنهم ومناسباتهم الاجتماعية، لاسيما مع عدم توفر الأدوية أو ارتفاع أسعارها. معاناة الفلاحين من الارتباط بالأرض، وفق نظام القن أو العبودية لزم فيها الفلاحون بالعمل في حفر حيث ي، فضلاً عن الضغوط التي تعرضوا لها بفعل اعتداء العربان على الأرض الزراعية وتخريبها، وانعكاس ذلك على الحالة الثقافية والصحية. تبين كذلك أن المجتمع قد عانى من طبقة حادة كأثر اجتماعي للضرائب ساعد على تقسيم المجتمع إلى فئتين أرستقراطية وفقيرة، شملت الأولى منهما مجموعة قليلة من المصريين، وتمتع بعوائد الضرائب، وانعكس على حياة الترف التي عاشوها، مقابل الفئة الفقيرة من الفلاحين والصناع والتجار التي كانت تدفع الضرائب ولا تستفيد من عوائدها. أسفر زيادة فرض الضرائب، وانتشار الفقر بين فئات المجتمع المصري في ظهور تنظيمات

اجتماعية جديدة، ويعتبر الحارفيش من بين تلك التنظيمات الاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري، إلا أن واما كان قائما على فكرة تنظيمهم لم يكن يشمل الفقراء والمعدمين فحسب محددة، تتضح من خلال تبني بعض الأشخاص لها، وقيامهم بارتداء ثياب الفقراء والانخراط في الحرقشة، بهدف مواجهة سلطة الدولة وقارارتها المجحفة. ترتب على فرض الضرائب زيادة عدد الخانقاوات التي تقدم خدمات اجتماعية مهمة للفقراء عن طريق التكفل بمعيشتهم وعائلاتهم، الأمر الذي أسهم في زيادة قيمة الضريبة بسبب قيام الأشخاص الذين دفعوا رشاوى، لـ كما أن العملية كانت مستمرة حيث إن الضريبة التي تحص، على الوظيفة يتم إلغاؤها إلا في حالات معينة، منها الضريبة التي تفرضها الدولة على أنشطة أو تبرم من فرض الضريبة، معينة فضلا عن دور الضريبة في التأثير على الوضع الديني لغير المسلمين، لاسيما بعد التغيير الذي شهدته الجهاز الإداري لجباية الضرائب من إعفاء، كثير منهم من مناصبهم الإدارية، أو من خلال الزواج الذي تم بين من اعتنق منهم الإسلام وبين سيدات مسلمات